مساهمة فعالية تحكيم المقالات العلمية

في تحسين مخرجات البحث العلمي في الجزائر

الدكتورة أقطي جوهرة
قسم علوم التسيير
- جامعة محمد خيضر - بسكرة -

الدكتور بن واضح الهاشمي
قسم العلوم الإقتصادية
جامعة محمد بوضياف – المسيلة-



ملخص:

تم من خلال هذه الدراسة محاولة بناء نموذج يوضح العلاقة السببية بين فعالية تحكيم المقالات العلمية ومخرجات البحث العلمي، حيث تم التركيز على أربعة خصائص في تحكيم المقالات العلمية وهي الصفات الأخلاقية للمحكم، المعرفة بضوابط التحكيم، سعة الإطّلاع، والتغذية الراجعة، بينما تم التركيز على أربعة مخرجات للبحث العلمي وهي عدد البحوث العلمية، نوعية الإطار النظري، صحة ودقة منهجية البحث، واستفادة متخذي القرار. تم إعداد استمارة وزعت على مجموعة محكمين لأربعة مجلات في جامعة بسكرة اختيرت كعينة ميسرة، إذ بلغ عدد الاستمارة المسترجعة والصالحة للتحليل 54 استمارة، وبعد التحليل الإحصائي للبيانات واعتمادا على التحليل النوعي لمضمون الدراسات السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

تساهم التغذية العكسية كأحد أبعاد فعالية التحكيم العلمي في تحسين كل من نوعية الإطار النظري، دقة وصحة منهجية البحث واستفادة متخذي القرار، كما تساهم المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم في رفع مستوى دقة وصحة منهجية البحث العلمي، بينما لا يوجد أثر معنوي لكل من الصفات الأخلاقية



وسعة إطلاع لدى المحكم في تحسين مخرجات البحث العلمي بأبعاده الأربعة. وقدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات ذات الصلة بالموضوع.

الكلمات المفتاحية: فعالية التحكيم، صفات أخلاقية، سعة إطلاع، معرفة بضوابط التحكيم، تغذية عكسية، بحوث علمية، إطار نظري، منهجية البحث، استفادة متخذي القرار، باحث، محكم.

مقدمة:

تكلم العريب، 1998 عن وضع البحث العلمي في الجزائر ووصفه بما يلي:

"لم تعرف بعد الجامعة الجزائرية طريقها إلى البحث العلمي فهي تائهة حائرة تبحث عن ذاتها لكن دون جدوى، فالبحث عندنا لم يعرف سياسة واضحة هادفة مخططة ومنظمة يقودها ويطبقها أناس مخلصون واعون كل الوعي بمسؤولياتهم، ولهذا بقي البحث العلمي في الجزائر مجرد أغنية يلحنها الانتهازيون وتغنيها الأبواق المأجورة، فوقوف العديد من المشاكل والعراقيل المفتعلة والبيروقراطية المتعفنة في وجهه وطريقه وما ترتبت عنه من ضعف إرادة البحث عند الطلبة وإهمال الأساتذة المؤطرين، جعلت منه ميدانا مجردا من كل معانيه ليصل في الأخير إلى درجة التجمد" (الطائي محمد عبد حسين، 2012، ص 130) نقلا عن (العريب، 1998).

بمجرد الإطلاع على هذا الرأي الذي استشهدت به البحوث العربية في حديثها عن البحث العلمي في الجزائر يأتي إلى ذهننا تساؤلين أوله إلى أي مدى أن كل هذا الوصف صحيح رغم اعترافنا بمشاكل البحث العلمي وثانيا هل تغير وضع البحث العلمي في الجزائر خلال 19 سنة أي منذ وصف العريب.

إن ضعف مخرجات البحث العلمي في الجزائر أظهرته أيضا نتائج مؤشرات الابتكار العالمي فيما يخص البحث العلمي في الجزائر والتي تراوح معدلها بين 12.9 سنة 2011 إلى 0 سنة 2016 من 100 (The Global Innovation Index, 2016) وهي في تناقص مستمر بين السنوات 2011 إلى 2016. حيث

يشمل هذا المؤشر كل من عدد البحوث وحجم الإنفاق ونسبة الباحثين إلى عدد السكان وجودة البحوث العلمية.

وتحكم العديد من العوامل جودة البحث العلمي من بينها التحكيم العلمي للبحوث باعتباره العامل المباشر الذي يتم من خلاله الحكم على قبول البحث من رفضه.

لكن بالنظر إلى عامل التقييم والتحكيم العلمي يواجهنا مباشرة السؤال ما إذا كان هذا النظام جيدا بما فيه الكفاية، وإذا كانت عملية إعداد البحوث وإجراء التقييم لها يتم بشكل كفء وفاعل كما يجب أن يكون. وهذا ما يثير التساؤل الرئيسي للبحث: إلى أي مدى يساهم تحكيم البحوث العلمية في تحسين مخرجات البحث العلمي؟

I. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1- البحث العلمي

- **مفهوم البحث العلمي:**

البحث العلمي هو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث)، من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث)، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى (نتائج البحث) (صوفان عبد المنعم ممدوح وآخرون، 2012، ص 5).

أما جرينبرج الذي يرى أن عملية البحث العلمي عبارة عن العلاقة المتبادلة بين ثلاثة عناصر هي المجال المفاهيمي والمنهجي والموضوعي، فقد ربط صدق البحث العلمي بهذه العناصر. إن معنى صدق البحث العلمي من منظوره يختلف باختلاف المجال ومراحل البحث العلمي وباختلاف العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر. حيث أن كل عملية دمج ثنائية تشكل ما سماه البنية structure فالدمج بين المفاهيم وموضوع الدراسة تشكل النظرية . والدمج بين المجال المفاهيمي والمجال المنهجي يؤدي إلى تشكيل تصميم البحث .وبالمثل ، فإن

الدمج بين المجال المنهجي والموضوعي يؤدي إلى تكوين البنية الخاصة بالبيانات .وتبقى عمليات الدمج الثنائية على المستوى النظري، ولا تتحول إلى واقع إلا بعد إدماج المجال الثالث .فالبيانات الناتجة عن الدمج بين المجال المنهجي والموضوعي لن يكون لها معنى إلا بعد دمج العنصر الثالث وهو المجال المفاهيمي، ونلاحظ هذه العملية بصورة خاصة في البحث النوعي أو الكيفي حيث يجمع الباحث مجموعة من البيانات ثم يستنتج لها المفاهيم الملائمة(مقدم عبد الحفيظ سعيد، 2011، ص 10).

- **جودة البحوث العلمية**

إن مصطلح الجودة في البحث العلمي يعني الوفاء بجميع متطلبات العملية البحثية العلمية، لتحقيق نوعية الإنتاج التي يتعين تحقيقها في مختلف قطاعات التنمية (السيد منى توكل، 2013، ص 7).

ويرى (الطائي محمد عبد حسين، 2012، ص 131) جودة البحوث العلمية ضرورة وطنية وقومية أكيدة وليس كما يتصور البعض"على نحو خاطئ "في أنها تمثل نوعا من الإنفاق الخدمي الذي ليس له مردود مادي ملموس، أو أنها تحصيل حاصل للتفاعلات في إطار منظومة البحث العلمي. وتعاني البحوث العلمية من العديد من المشاكل التي تجعلها ذات نوعية منخفضة يمكن تناولها فيما يلي:

- **مشاكل البحوث العلمية**

أ. مشاكل مرتبطة بالجهة التنظيمية والإدارية:

- يرى (العريب، 1996) نقلا عن (الطائي محمد عبد حسين، 2012، ص 132) أن جهود البحث العلمي تتأثر بالمحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تظهر فيه، فالدولة المتطورة تعكس تطور وازدهار البحوث فيها وتكون الدولة المتخلفة صورة حقيقية لضعف أو تدني جودة البحوث فيها، من هنا فان المشاكل العامة التي تنشأ في هذا المحيط والتي تأتي في

مقدمتها مشكلة ضعف الإستراتيجية الخاصة بالبحث العلمي أو غيابها كليا ستلقي بظلالها على منظومة البحث عند محاولة تحديد جودة البحث العلمي/العلماء. ورغم مشاريع البحث الوطنية العديدة التي أطلقتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية إلا أنها لم تقدم الإضافة الملموسة لجودة البحث العلمي سواء نتيجة لمشاكل مرتبطة بالجانب الإداري للمشاريع، أو لغياب تثمين مخرجات البحث العلمي نتيجة الانغلاق بين مراكز البحوث العلمية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

- صعوبة الحصول على البيانات الأولية الفعلية.

- التساهل الكبير في ترقية الباحث من رتبة إلى رتبة علمية أخرى سواء من حيث المدة الزمنية أو من حيث كمية الإنتاج العلمي (الطائي محمد عبد حسين، 2012، ص 132)، وتجاهل نسبي لنوعيته. فمثلا يكفي مقال علمي ومطبوعة أكاديمية وسنة واحدة من أجل التأهيل الجامعي في الجامعة الجزائرية.

ب. مشاكل مرتبطة بالباحثين:

- ضعف منهجية البحث العلمي.
- التساهل في مسائل السرقة العلمية.
- تجاهل قيمة الإضافة العلمية.
- السعي وراء الكم على حساب الكيف.
- البحث في مواضيع متنوعة غير مترابطة وأحياننا الخوض في مواضيع خارج التخصص.
- ظاهرة إضافة الاسم دون المشاركة في إعداد البحث ولا الاهتمام بكفاءة معد البحث.
- خوف الكثير من الأساتذة من الخوض في إنتاج البحث العلمي ويكتفي بالحد الأدنى للترقية، دليل ذلك أن العديد من الأساتذة وخلال طول مدة ترتيبهم كأستاذ مساعد والتي تتجاوز في الكثير من الأحيان 5 سنوات بينما لا يتجاوز إنتاجهم العلمي بحثين.

- الدافع الوحيد لإنتاج بحث علمي هو الترقية ودليل ذلك بمجرد وصول الأستاذ الباحث إلى أعلى الرتب العلمية (أستاذ التعليم العالي) يتوقف عن الإنتاج العلمي في الوقت الذي تكون كفاءاته أعلى نسبيا. فغياب دافع التحسين والمساهمة في حل إشكاليات تفيد متخذي القرار ساهم بدرجة كبيرة في انخفاض مخرجات البحث العلمي. وهذا ما دفع (العريب) إلى التساؤل عن الفائدة من بحث لا يسهم ولا يشارك في تنمية وتطوير الاقتصاد والدفع به إلى الأمام فالمطلوب ليس البحث من أجل الشهادة فقط ، كما أن البحوث غير المخططة وبدون أهداف محددة بحوث بلا روح (الطائي محمد عبد حسين، 2012، ص 133).

- هروب العديد من الباحثين إلى المنهج الكمي والاعتماد على البرامج الإحصائية حتى وإن لم تتوافق مع أهداف بحثيه، وأحياننا دون التحكم في استخدامها مما يؤدي إلى الوقوع في أخطاء فاضحة تستمر في البحوث اللاحقة التي اعتمدت على بحثه.

- بدء بروز ظاهرة مدمرة وهي الاستعانة بمكاتب خاصة تقوم بالتحليل الإحصائي والتي تقوم أحياننا بتقديم نماذج جاهزة مسبقا لا علاقة لها بموضوع البحث، وقد يصل عمل هذه المكاتب إلى تقديم بحوث جاهزة حسب الطلب (مذكرات ليسانس، ماستر، وحتى دكتوراه) وإن كانت هذه الظاهرة غير منتشرة بكثرة في الجزائر إلا أنها تنمو كل سنة.

2- تحيكم البحوث العلمية

يعود أصول عملية التحكيم إلى المجتمعات العلمية في بريطانيا في القرن الثامن عشر، لكن أصبح جزءا أساسيا في عملية نشر البحوث غفي المجلات العلمية فقط في منتصف القرن العشرين. وهو ليست عملية واحدة بل مجموعة مرنة من الآليات تشمل هيئات التمويل والباحثين والمجلات والمجتمعات المعرفة في كل أنحاء العالم (A guide for researchers).

عرّف (فراج عبد الرحمن، 2009، ص 5) تحكيم المقالات العلمية، وفق تعريف الأكاديمية البريطانية، على أنه تقييم نتائج البحث العلمي، أو مخططات هذا البحث، وذلك وفقاً لكفايتها وأهميتها، وذلك من قبل خبراء مؤهلين يعملون في مجال البحث العلمي وفي التخصص العلمي ذاته. ويهدف تحكيم المقالات العلمية إلى التحقق من جودتها، وما إذا كانت تحقق الغاية التي أعدت من أجلها.

وتوجد مجموعة واسعة من أنظمة التقييم المعتدة حاليا في إطار ضمان جودة البحوث العلمية، والتي تتصف اغلبها بالميل نحو تقييم أكثر منهجية ونظامية على المستوى الوطني، كما هو الحال بالنسبة لأغلب الدول المتقدمة مثل Standard Evaluation Protocol (SEP) في هولندا ويرتكز على أربعة معايير للتقييم وهي الجودة، الحيوية، الإنتاجية، وذات الصلة، Research Assessment Exercise (RAE) في المملكة المتحدة ساهم هذا النظام في إعادة توزيع تمويل البحوث على عدد قليل من الجامعات التي تتفوق في التخصصات الأكاديمية التقليدية، كما يهتم بتحديد تأثير الأبحاث في إطار تعظيم الأثر الاقتصادي للباحث، Comité National d’Evaluation de Recherche (CNER) في فرنسا، Research Quality Framework (RQF) في أستراليا حيث يقيم الجودة العلمية للبحث والفوائد التي تعود على المجتمع الأوسع. وتتشابه هذه الأنظمة في سعيها نحو تحقيق غايتين أساسيتين هما تبسيط عملية تقييم الأبحاث (بمعنى الحد من الأعباء الإدارية)، وجعل هذه العملية أكثر فاعلية (من خلال عرض النتائج من منظور وطني) (الطائي محمد عبد حسين، 2012، ص 140).

- **مشاكل التحكيم:**

- عدم تخصص المحكمين.

- اختلاف تقييم البحوث يعود إلى الخلفية العلمية والمرجعية التي يعتمدها كل محكم .بعض الأكاديميين يركز على الجانب النظري والبعض الآخر يركز على الجانب التطبيقي الإحصائي. ويبقى هذا في ظل غياب اتفاق حول معايير تقييم دقيقة. كما قد يتباين آراء المحكمين بين ما يسعى إلى الكمال

وبين المتساهل والاكتفاء بالحد الأدنى. وحتى السعي للكمال قد يكون بنية حسنة رغبة في رفع مستوى البحث أو عرقلة الباحث من أجل عدم الوصول إلى المرتبة العلمية التي وصل إليها المحكم.

- النزعة إلى التعميم ويحدث هذا عندما يلجأ بعض المحكمين إلى إصدار حكم عام على العمل العلمي من خلال تقييمه لجزء أو فصل واحد من البحث أو الرسالة دون التحري في الأجزاء الأخرى (عبد الحفيظ سعيد مقدم، 2011، ص3).

- حقوق المحكم الأدبية والمادية.

- تدنى مستوى البحوث المقدمة يجعل المحكم يبحث عن المستوى الكافي للنشر دون الاهتمام بجودة البحث والمساهمة العلمية له. كما أن رفض المحكم لكل البحوث المقدمة تجعله يخرج من قائمة المحكمين تدريجيا، بينما يلجأ بعض الباحثين إلى القراءة والبحث من جديد حول الموضوع من أجل تقديم تعديلات جوهرية وهو جهد كبير يصعب على المحكم الالتزام به في كل البحوث المقدمة من أجل تقييمها.

- ضعف إيجاد الطريقة الملائمة لتحديد مدى مساهمة كل جهة من الجهات المشاركة في انجاز البحث الذي يتم تقييمه في البحوث المشتركة (الطائي محمد عبد حسين، 2012، ص 145).

- الضغط الهائل لنشر الكثير من البحوث من قبل المجلة تجسيدا لظاهرة (النشر أو الفناء).

- كما يرى (الطائي محمد عبد حسين، 2012، ص 147) أن تقييم البحوث العلمية تفتقر إلى البساطة، الإنصاف (ذلك لأن التخصصات المختلفة والمجالات المتخصصة تختلف اختلافا كبيرا في انجاز البحث وبالمحصلة في عملية تقييمه، ومن ثم يجب التعبير عن هذه الاختلافات بشكل أو آخر عند انجاز التقييم) والشفافية (عدم وضوح معايير التقييم التي يسود الاتفاق عليها في معظم نظم التقييم).

- تجاوزات غير مسؤولة من قبل بعض المحكمين.

- قد يكبح التحكيم الابتكار في الأعمال العلمية (فراج عبد الرحمن، 2009، ص 11).

- التعدي على حقوق الملكية الفكرية للباحث وانتحال المحكم لآراء الباحث ونتائج بحثه.

- وقدمت دراسة (هيكس ديانا و آخرون، 2015) نوع آخر من مشاكل التحكيم حيث ذهبت الدراسة إلى ما بعد نتائج التحكيم في المجلات ذات التأثير، وأكدت على النتائج السلبية للتنافس الكمي على النشر في المجلات ذات التأثير والتباهي بالحصول على مؤشر h عالي الذي يعتمد حسابه على مدى الاستشهاد بالبحث، ومختلف مؤشرات تحكيم الأداء العلمي وتقييمه التي تعتمد على بيانات عشوائية غير دقيقة. إذ أبعد هذا التركيز الباحثون على الاهتمام بنوعية نتائج البحث. لذلك قامت الدراسة بتقديم دليل سمي بدليل لايدن الذي يهتم بضبط مؤشرات تقييم وتحكيم البحوث العلمية. ودعت الدراسة إلى وقف الربط بين جودة البحث العلمي ومعدل تأثير الدورية العلمية.

- كما أشار (Bornmann, 2012, p 858) أهم التحيز في التحكيم يرتكز على مميزات عديدة منها صفات الباحث مثل الرتبة العلمية، صفات الورقة البحثية مثل مجال التخصص الفرعي أو الجانب الإحصائي للعمل، صفات المحكم مثل النوع ذكر أو أنثى...الخ، وصفات مرتبطة بعملية التحكيم في المجلة من ظروف وشروط قد تؤدي إلى تناقض التقييم بين المحكمين لنفس الورقة البحثية إذ أرسلت للتحكيم من طرف مجلة أخرى تختلف ظروفها وشروطها عن المجلة الأولى هو ما يعرف بظاهرة Hawthorne Effect.

- **فعالية التحكيم:**

إن الأحكام العامة ابعد ما تكون عن الصدق، وأكثر عرضة للخطأ، وأن التحري في التفاصيل هو ما يقرب من الحقيقة (مقدم عبد الحفيظ سعيد ، 2011، ص 3).

وقد عدد (صالح فواز، ص 4) الصفات الواجب توفرها في المحكم فيما يلي:

أ- من الصفات الشخصية والمعرفية الواجب توافرها في المحكم هو الأمانة، والنزاهة، التحلي بالصبر، المحافظة على الأسرار، الخبرة، سعة الاطلاع العلمي، والاهتمام بموضوع البحث، ومعرفة ضوابط التحكيم العلمي ومعاييره.

ب- كما يجب على المحكم أثناء التحكيم الالتزام بالموضوعية، الاعتذار عن المهمة في حال وجود رابطة أو صداقة مؤثرة، أو في حال وجود خصومة، وذلك إذا لم يكن التقييم سري، والاعتذار عن المهمة إذا كانت المقالات العلمية في غير مجال تخصصه.

ج - أثناء صياغة التقرير على المحكم الالتزام باستخدام العبارات المناسبة في الصياغة، الاعتدال في المدح وفي الانتقاد، أن يكون النقد بنّاءً، الالتزام بقواعد اللغة في صياغة التقرير، احترام آراء الباحث، والتروي في إصدار الحكم.

كما قدمت (القمة العالمية حول التحكيم العلمي في ماي 2012) برعاية مؤسسة العلوم الوطنية في أرلينغتون بالولايات المتحدة في ولاية فيرجينيا الأمريكية مجموعة مبادئ للتحكيم العلمي كما يلي:

- تقييم الخبراء (يجب أن يكون لدى محكمي الأبحاث المعرفة والخبرات المناسبة لتقييم مقترحات الأبحاث سواء على مستوى الإلمام بمجال البحوث المقترحة أو الأهداف المحددة والمنهجية المتبعة. ويجب أن تبنى عملية اختيار المحكمين وفقاً لمعايير واضحة).

- الشفافية (يجب أن تستند القرارات المتخذة على قواعد واضحة وإجراءات ومعايير يتم نشرها مسبقا. و لمقدمي مقترحات البحوث الحق في الحصول على رد واف يقيّم مقترحاتهم).

- الموضوعية (يجب أن تقيّم المقترحات البحثية بشكل عادل بناءً على جدارتها. وأن يعلن عن تضارب المصالح ويدار وفقاً لآليات محددة ومنشورة).

- الملاءمة (عملية التحكيم ينبغي أن تكون متسقة مع طبيعة طلب المقترحات، ومجال البحث المطروح، وبما يتناسب مع حجم الاستثمار والمجالات المتداخلة في البحث).

- السرية (يجب أن تعامل جميع المقترحات، بما في ذلك البيانات ذات الصلة، والملكية الفكرية وغيرها من الوثائق، بمبدأ السرية من قبل المحكمين والمنظمات المشاركة في عملية التحكيم).

كما قدم (Litman, 2012, p 4) مجموعة العناصر الإيجابية التي يجب أن يأخذها المحكم في عين الاعتبار عند تقييمه للبحث العلمي نوجزها فيما يلي:

- الأمانة والاعتبارات الأخلاقية.

- محاولة عرض كل وجهات النظر بموضوعية.

- تقديم معلومات تتوافق والمجتمع المستهدف. ويمكن أن يتم ذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تلخص المعرفة الحالية، أو عن طريق الرجوع إلى الوثائق المواقع الرسمية التي تقدم نظرة شاملة ومتوازنة.

- التعريف الدقيق بأسئلة البحث وربطها بموضوع الباحث.

- تقديم البيانات والتحليل بشكل يسهل الوصول إليه واسترجاعه من قبل الآخرين. حيث يجب عرض البيانات الكمية في جداول ورسوم بيانية، كما يجب أن توفرها في قاعدة بيانات.

- مناقشة الافتراضات المستخدمة في التحليل مثل لماذا تم اختيار عينة محددة، لماذا تم استخدام الأسلوب الإحصائي المحدد. والإشارة إلى كيفية تغير النتائج بتغير البيانات والتحليل المعتمد.

- عرض النتائج بطريقة تبرز أهمها، وقد تساعد الجداول والأشكال في ذلك.

- مناقشة الربط المنطقي بين نتائج البحث والخاتمة وتطبيقات البحث. ومناقشة الآراء والتفسيرات البديلة حتى التي لا يتوافق معها الباحث.

- وصف محددات وقيود التحليل، دون المبالغة في ذلك.

- احترام الباحث لوجهات النظر المختلفة.

- تقديم مراجع كافية.
- الإشارة إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد من نتائج البحث.

II. الدراسات السابقة حول العلاقة بين تحكيم المقالات العلمية وجودة البحوث العلمية:

إن مشكلة غياب معايير علمية يحتكم إليها الباحثون في تقييمهم للأطروحات والرسائل العلمية يؤثر سلبا على مصداقية البحث العلمي وجودته (مقدم عبد الحفيظ سعيد، 2011، ص 3).

قام (الحايس عبد الوهاب جودة، د.س، ص 33) بدراسة في سلطنة عمان حول التحكيم العلمي وجودة البحوث الاجتماعية حيث ركزت دراسته على كل من المحرر والمحكم والباحث كأفراد الدراسة وتوصل إلى أن أهم أسباب ضعف عملية التحكيم العلمي للنشر بالدوريات هو مستوى حقوق المحكم الأدبية والمادية، ومستوى موضوعيتها، ونزاهتها، والمعايير المحددة لها ، وطريقة المراسلات بين أطرافها. كما أكد على أهمية الارتقاء بالمعايير الأخلاقية والوجدانية لأطراف عملية التحكيم كسبيل لرفع من مستوى البحوث العلمية.

كما يؤكد (Litman, 2012, p 2) على أن جميع المعايير التي تقدم لضبط عملية تقييم وتحكيم البحوث العلمية تهدف إلى رفع مستوى نوعيتها وتخفيض المظاهر السلبية فيها.

وقدت دراسة (فرج عبد الرحمن، 2009) تحليل نظري حول مساهمة التحكيم العلمي في رفع مستوى الاتصال العلمي، وقصد بالاتصال العلمي انتقال معلومات البحوث العلمية والاستفادة من خلال المكاتب والدوريات ومراكز المعلومات التي تخزن البحوث العلمية من أجل تقديمها لمن يرغب فيها. وتوصل أن التحكيم له دول فعّال في الاتصال العلمي من خلال قيامه بالتأكد من جودة البحث العلمي وقيامه ببناء قاعدة معرفية جماعية، لكنه يخفض من سرعة انتقال المعلومة كون التحكيم يفصل زمنيا بين وصول الباحث إلى نتائج وقبولها من قبل المحكم ليتم نشرها للجميع.

وأكدت دراسة (Bornmann, 2012) **على ضرورة التركيز على ظاهرة** Hawthorne Effect **والتي تعني تناقض تقييم المحكمين لنفس الدراسة نتيجة اختلاف شروط عملية التقييم حسب كل مجلة، وأكد على أهمية معالجة هذه الظاهرة للتمكن من تحقيق جودة أعلى في تقييم الأعمال العلمية. واقترح أن جودة التحكيم تحفز المؤلفين على تقديم منتجات أفضل، من خلال التغذية الراجعة المستمرة، وهذا يجعل أعمالهم تستحق القراءة أكثر.**

وأشار دراسة (Yi-Luen Do, 2004, p 254) **إلى أهمية التحكيم العلمي في المجلات كون أن هذه المجلات المحكمة تمثل منتدى للتبادل الفكري، كما أنه أرضية لعرض أحدث الأبحاث العلمية، كما تساعد هذه المجلات في تحديد التوجه الميداني والصناعي. من جهة أخرى تساعد هذه المجلات الباحثين في الارتقاء بمسارهم الأكاديمي والمهني.**

نموذج الدراسة:

تحكيم البحث العلمي
- الصفات الأخلاقية للمحكم
- المعرفة بضوابط التحكيم
- سعة الإطلاع
- التغذية الراجعة

مخرجات البحث العلمي
- عدد البحوث
- نوعية الإطار النظري
- صحة ودقة منهجية البحث
- استفادة متخذي القرار

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على الدراسات السابقة

فرضيات الدراسة:

H_1: **يوجد أثر إيجابي للتحكيم الفعّال للبحث العلمي على مخرجات البحث العلمي.**

H_{1a}: **يوجد أثر إيجابي للصّفات الأخلاقية الجيدة للمحكم على مخرجات البحث العلمي.**

H_{1b}: يوجد أثر إيجابي للمعرفة بضوابط التحكيم على مخرجات البحث العلمي.

H_{1c}: يوجد أثر إيجابي لسعة إطلاع المحكم على مخرجات البحث العلمي.

H_{1d}: يوجد أثر إيجابي للتغذية العكسية لنتائج التحكيم على مخرجات البحث العلمي.

إن إعداد النموذج والاستمارة تم الاستناد إلى العديد من الدراسات السابقة وأهمها دراسة Guthrie et al, 2013، ودراسة صالح فواز.

III. منهجية الدراسة:

1.تصميم الدراسة:

تم تصميم الدراسة الحالية اعتماد على مجموعة خطوات بإتباع الطريقة الافتراضية-الاستنتاجية حيث تم تقديم شرح نظري لمتغيرات الدراسة التحكيم العلمي والبحث العلمي، كما تم شرح العلاقة بين المتغيرين، واعتمادا على الدراسات السابقة تم بناء فرضيات من نظريات موجودة سابقا ومن ثم اختبار هذه الفرضيات من أجل الخروج بمجموعة نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة. كما تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال الاعتماد على تحويل البيانات التي تم تجميعها وتحويلها إلى أرقام وتحليلها باستخدام أساليب إحصائية حيث تم الاعتماد على برنامج SPSS، إذ تم الاعتماد على إستراتيجية الاستطلاع باستخدام أداة الاستبيان بصفة أساسية لجمع البيانات الأولية من مجموعة من الباحثين والمحكمين لأربعة مجلات من جامعة بسكرة ويتعلق الأمر بمجلة العلوم الإنسانية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة مخبر المالية، البنوك وإدارة الأعمال، ومجلة قراءات لمخبر البحث في نظريات القراءة، إذ تم اختيار عينة ميسرة، بلغ عدد الاستمارات المسترجعة والصالحة للتوزيع 54 استمارة.

2. ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات الأداة استخدمت الباحثتين مقياس كرومباخ الفا لقياس الاتساق الداخلي وقد كانت النتائج أكبر من 70% ويعتبر هذا مقبولا استنادا إلى دراسات سابقة. إذ أشار (Navarro et al,2010, P 53) أن Carmines and Zeller (1979) وجدا أن أداة القياس تكون ملائمة إذا كان كرومباخ الفا أكبر أو يساوي 0.707. كما هو موضح بالجدول (1) كرومباخ الفا محصورة بين 0.600 و0.863 وبهذا فثبات الأداة محقق.

الجدول(1): ثبات أداة الدراسة

Cronbach's Alpha	عدد الفقرات	المتغير
617,0	05	الصفات الأخلاقية للمحكم
0.671	05	المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم
0.709	04	سعة الإطلاع
0.716	04	التغذية الراجعة
0.758	**18**	فعالية التحكيم
0.600	04	عدد البحوث العلمية
0.605	04	نوعية الإطار النظري
0793	04	صحة ودقة منهجية البحث
0.848	05	استفادة متخذي القرار
0.863	**17**	مخرجات البحث العلمي

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS.

IV. نتائج الدراسة:

1- تقييم متغيرات الدراسة:

نوضح فيما يلي مدى فعالية التحكيم في الجامعة الجزائرية ومستوى مخرجات البحث العلمي، حيث تمت مقارنة المتوسط الحسابي لكل مؤشر بالمتوسط الحسابي المرجح لسلم ليكرت الثلاثي ونوجز النتائج في الجدولين المواليين:

الجدول (2-1): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشرات قياس المتغير المستقل (فعالية التحكيم)

المتغير/عبارة القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التعليق
فعالية التحكيم	**1,7356**	**,36613**	**متوسط**
الصفات الأخلاقية للمحكم	**1,6741**	**,46018**	**متوسط**
الأمانة والاعتبارات الأخلاقية تعد المحرك الأول للمحكمين أثناء تقييمهم للعمل العلمي.	1,8704	,91211	متوسط
يشكل الخوف من ترقية الباحث إلى مستويات أعلى من المحكم سببا لرفض بحثه.	,50002	,77093	منخفض
تعد الصعوبات التي عاشها المحكم في مساره الأكاديمي دافعا في التشدد لقبول البحوث.	1,7593	,79941	متوسط
تدني مستوى البحوث العلمية يجعل المحكم يتساهل في قبول البحوث.	1,8704	,95258	متوسط
تدفع الضغوطات التي تمارسها الجهات المتعددة المحكم إلى قبول البحث.	1,3704	,73449	عالي
المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم	**1,6667**	**,48213**	**متوسط**
يلتزم المحكم بمعايير التحكيم الواردة في نموذج الخبرة التزاما حرفيا.	1,8333	,90596	متوسط
عادة ما يجد المحكمين صعوبة في فهم المقصود ببعض المعايير الواردة في نموذج الخبرة.	2,2037	,89821	متوسط
تقوم بالإطلاع على الأعداد السابقة للمجلة حتى تأخذ فكرة واضحة عن ضوابط التحكيم بالمجلة.	1,4444	,76889	عالي
أحياننا تقدم ملاحظات عن معايير التقييم الواردة في نموذج الخبرة إلى المجلة.	1,3889	,68451	عالي
تخصص جزءا من قراءاتك للإطلاع على معايير وضوابط التحكيم في المجلات العالمية المختلفة.	1,4630	,79415	عالي
سعة الإطّلاع	**1,7778**	**,52230**	**متوسط**

عادة ما تقوم بالقراءة أكثر حول المواضيع التي ترسل إليك من اجل تقييمها.	1,9259	,88705	متوسط
كثيرا ما ترفض تقييم بعض البحوث نتيجة خروج موضوعها عن مجال تخصصك.	1,4630	,74512	عالي
تعتقد أن تقييم البحوث فرصة لك لتحديث معارفك حول موضوع البحث.	2,3704	,85332	منخفض
دفعتك عملية التحكيم إلى القراءة أكثر في مجال تخصصك.	1,3519	,64887	عالي
التغذية الراجعة	**1,8565**	**,63803**	متوسط
يتمكن الباحث من الإطلاع على نتائج تقييم بحثه.	1,8148	,84840	متوسط
يعد طلب الباحث لرؤية نتائج تقييم بحثه أمر مشروع.	1,9074	,87456	متوسط
نادرا ما يرغب الباحثين في الإطلاع على نتائج تقييم بحوثهم.	1,7037	,86066	متوسط
يفوق عدد قبولك للبحوث دون تعديل عدد قبول البحوث مع تعديلات.	2,0000	,89020	متوسط

يوضح الجدول (2-1) أن درجة الموافقة على جميع أبعاد فعالية التحكيم (الصفات الأخلاقية للمحكم، المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم، سعة الإطلاع، والتغذية الراجعة) جاءت متوسطة، وهو ذات النتيجة بالنسبة لأغلب المؤشرات، إلا أن بعض المؤشرات عرفت مستوى موافقة عالية ويتعلق الأمر بكل من: تدفع الضغوطات التي تمارسها الجهات المتعددة المحكم إلى قبول البحث وهو أحد مؤشرات قياس الصفات الأخلاقية للمحكم، إضافة إلى: تقوم بالإطلاع على الأعداد السابقة للمجلة حتى تأخذ فكرة واضحة عن ضوابط التحكيم بالمجلة، أحياننا تقدم ملاحظات عن معايير التقييم الواردة في نموذج الخبرة إلى المجلة، و تخصص جزءا من قراءاتك للإطلاع على معايير وضوابط التحكيم في المجلات العالمية المختلفة وهي مؤشرات قياس مدى معرفة المحكم بضوابط ومعايير التحكيم، كذلك المؤشر: دفعتك عملية التحكيم إلى القراءة أكثر في مجال تخصصك ويقيس سعة الإطلاع لدى المحكم. بينما سجل المؤشر تعتقد أن تقييم

البحوث فرصة لك لتحديث معارفك حول موضوع البحث أحد مؤشرات قياس سعة الإطلاع مستوى موافقة منخفضة.

كما تضمن الاستبيان ثلاثة أسئلة مفتوحة كانت أهم الإجابات الواردة والمتكررة ما يلي:

بالنسبة لإضافة اسم إلى بحث لم يشارك في إعداده:

-عمل غير مقبول أخلاقيا، واستهتار بالبحث العلمي، أسوأ أخلاقيات البحث العلمي.

-غياب الأمانة العلمية.

-يكفي المساهمة بتعديلات منهجية أو موضوعية أو بإلقاء البحث وهو ملم بحيثياته.

-أمر ممكن وأمر طبيعي إذا كان الاسم محل ثقة.

بالنسبة إلى سبب اختلاف نوعية البحث حسب نوعية المجلة:

-اختلاف مستوى المجلات العلمية.

-التقييم العلمي نفسه باختلاف نوع المجلة.

-اختلاف شروط النشر.

بالنسبة إلى أهم دوافع إنتاج بحث علمي من قبل الباحثين:

-أهداف الترقية بالدرجة الأولى أو من أجل التوظيف.

-أهداف علمية بدرجة أقل من إثراء البحث العلمي توسيع دائرة البحث.

-التميز والبروز.

الجدول (2-2): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشرات قياس المتغير التابع (مخرجات البحث العلمي)

المتغير/عبارة القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التعليق
مخرجات البحث العلمي	1,8954	,47040	متوسط
عدد البحوث العلمية	2,0000	,52305	متوسط

زاد إنتاجك العلمي في السنوات الأخيرة.	1,7593	,84530	متوسط
توفر مجلات محكمة عديدة شجع الباحثين على إنتاج بحوث أكثر.	2,1481	,81048	متوسط
طول فترة انتظار الباحث لعملية التحكيم قللت من جهده لإعداد بحوث إضافية.	1,8148	,87035	متوسط
يتزايد عدد البحوث المقدمة إليك من أجل تقييمها كل سنة.	2,2778	,87775	متوسط
نوعية الإطار النظري	**1,8704**	**,57203**	**متوسط**
تلاحظ تحسن نوعية الإطار النظري للبحوث في السنوات الأخيرة	1,5000	,74606	عالي
يميل معظم الباحثين إلى الإلمام بكل الجوانب النظرية للبحث.	1,7963	,87695	متوسط
يعرض الباحثين كل وجهات النظر حول موضوع البحث بموضوعية.	1,8333	,86330	متوسط
يتسم الإطار النظري للبحوث التي قمت بتقييمها في نفس الموضوع بالتكرار.	2,0185	,85761	متوسط
صحة ودقة منهجية البحث	**1,7870**	**,65770**	**متوسط**
تلاحظ تحسن مستمر في منهجية البحث العلمي المعتمدة من قبل الباحثين.	1,5000	,74606	عالي
أغلب البحوث التي قمت بتقييمها تتوافق منهجيتها مع أهداف ونتائج البحث.	1,7963	,87695	متوسط
يركز الباحث الجزائري على دقة منهجية البحث كأهم خطوة في إعداد بحثه.	1,8333	,86330	متوسط
أكثر أسباب رفضك للبحوث هو ضعف الجانب المنهجي.	2,0185	,85761	متوسط
استفادة متخذي القرار	**1,9185**	**,64605**	**متوسط**
تعتقد أنه يمكن لأي فرد في المجتمع الوصول بسهولة إلى نتائج البحوث المنشورة في المجلات العلمية	2,0000	,84675	متوسط
تلاحظ إقبال كافي للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين للإطلاع على نتائج البحوث في	1,8148	,87035	متوسط

التخصصات المختلفة			
تعتقد أن عدم ثقة متخذي القرارات في نتائج البحوث العلمية هو أهم أسباب الانغلاق بين مراكز البحث والمستفيدين	,59262	,83595	منخفض
تلاحظ وجود تعاون بين الباحثين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في صياغة إشكاليات بحث أكثر واقعية	2,0185	,81242	متوسط
عادة ما يجد الباحثون التسهيلات اللازمة لإعداد بحوث ميدانية من الجهات المعنية رغبة منها في الاستفادة من نتائج البحوث	2,1667	,72032	متوسط

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

يوضح الجدول (2-2) أن درجة الموافقة على جميع أبعاد مخرجات البحث العلمي (عدد البحوث العلمية، نوعية الإطار النظري، صحة ودقة منهجية البحث، واستفادة متخذي القرار) جاءت متوسطة، وهو ذات النتيجة بالنسبة لأغلب المؤشرات، إلا أن بعض المؤشرات عرفت مستوى موافقة عالية ويتعلق الأمر بكل من: تلاحظ تحسن نوعية الإطار النظري للبحوث في السنوات الأخيرة وهو مؤشر يقيس نوعية الإطار النظري للبحوث العلمية، إضافة إلى: تلاحظ تحسن مستمر في منهجية البحث العلمي المعتمدة من قبل الباحثين وهو مؤشر يقيس صحة ودقة منهجية البحث. بينما سجل تعتقد أن عدم ثقة متخذي القرارات في نتائج البحوث العلمية هو أهم أسباب الانغلاق بين مراكز البحث والمستفيدين أحد مؤشرات قياس استفادة متخذي القرار مستوى موافقة منخفضة.

2- اختبار فرضيات الدراسة

قبل عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة نختبر أولا التوزيع الطبيعي للمتغيرات.

أولا: التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

من بين الأساليب المعتمدة في اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة معاملي الالتواء والتفلطح (Kurtosis, Skewness)، وتؤكد بحوث الإحصاء أن" (Skewness) يجب أن يكون محصور بين [1- ، 1] و (Kurtosis) محصور بين [1- ،1].

ونلاحظ من خلال الجدول أن القيم الإحصائية لمعامل الالتواء كانت محصورة بين -0.154 و 0.569 وهي في المجال المحدد، بينما كانت قيم معامل التفلطح محصورة بين -1.110 و 0.269 وهي كذلك في المجال المطلوب. وهذا ما يؤكد أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (3): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Skewness		Kurtosis		المتغيرات
إحصائيات	الخطأ	إحصائيات	الخطأ	
,569	,325	,269	,639	الصفات الأخلاقية للمحكم
,506	,325	-,086	,639	المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم
,350	,325	-,398	,639	سعة الإطلاع
,259	,325	-,919	,639	التغذية الراجعة
,306	,325	-,220	,639	فعالية التحكيم
-,154	,325	-,513	,639	عدد البحوث العلمية
,201	,325	-,495	,639	نوعية الإطار النظري
,459	,325	-,909	,639	صحة ودقة منهجية البحث
,316	,325	-1,110	,639	استفادة متخذي القرار
,150	**,325**	**-,546**	**,639**	مخرجات البحث العلمي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

ثانيا: نتائج الانحدار المتعدد

فيما يلي يتم عرض نتائج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة:

الجدول (4-1): نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variances) (المتغير التابع= مخرجات البحث العلمي)

النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد المعدل R^2	معامل الارتباط (R)
	الانحدار	6,090	4	1,523	13,234	,000	,480	,721
	الخطأ المتبقي	5,637	49	,115				
	المجموع	11,728	53					

كما هو موضح في الجدول (4-1)، معامل التحديد يساوي 0.480، هذا يعني أن 48% من التباين في المتغير التابع (مخرجات البحث العلمي) مفسر بالتغير في أبعاد المتغير المستقل (فعالية التحكيم). مستوى دلالة F يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة الثابت معنوية إذ بلغت 0.002 وهذا يعني بأن النموذج له أهمية إحصائية.

الجدول (4-2): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Regression Analysis) لاختبار أثر أبعاد فعالية التحكيم على مخرجات البحث العلمي

		المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
		B	الخطأ المعياري	Beta		
1	ثابت Constant	,748	,231		3,239	,002
	الصفات الأخلاقية للمحكم	,021	,107	,021	,197	,845
	المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم	,069	,113	,071	,615	,542
	سعة الإطلاع	,053	,107	,059	,496	,622
	التغذية الراجعة	,486	,082	,659	5,925	,000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

طبقا للنتائج الموضحة بالجدول (4-2)، فإن التغذية الراجعة لها أثر إيجابي معنوي في مخرجات البحث العلمي حيث قدرت نسبة الارتباط بـ 48.6% بينما لا يوجد أثر معنوي لباقي الأبعاد (الصفات الأخلاقية للمحكم، المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم، وسعة الإطلاع) في مخرجات البحث العلمي حيث كانت مستويات الدلالة كما يلي 0.845، 0.542، 0.622 وهي أكبر من 0.05.

وللتأكد من ما إذا كان لأبعاد فعالية التحكيم العلمي أثر في أحد أبعاد مخرجات البحث العلمي (عدد البحوث العلمية، نوعية الإطار النظري، صحة ودقة منهجية البحث، واستفادة متخذي القرار) نجري فيما يلي تحليل الانحدار للنموذج المكون من أبعاد فعالية التحكيم وكل بعد تابع على حدا:

الجدول (5-1): نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variances) (المتغير التابع= عدد البحوث العلمية)

النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد المعدل R^2	معامل الارتباط (R)
1	الانحدار	1,805	4	,451	1,742	,156	,053	,353
	الخطأ المتبقي	12,695	49	,259				
	المجموع	14,500	53					

من خلال الجدول السابق والذي يوضح قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار الذي يختبر أثر أبعاد فعالية التحكيم في عدد البحوث العلمية، توضح أن قيمة المعنوية F بلغت 0.156 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن النموذج ليس له أهمية إحصائية، وبالرغم من أن نتائج الجدول الموالي تؤكد أن التغذية الراجعة لها أثر معنوي في عدد البحوث العلمية إلا أن ذلك لا يعتد به كون أن أحد شروط نموذج الانحدار غير متوفرة (المعنوية الكلية للنموذج).

الجدول (5-2): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Regression Analysis)

لاختبار أثر أبعاد فعالية التحكيم على عدد البحوث العلمية

		المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
		B	الخطأ المعياري	Beta		
1	ثابت Constant	1,462	,347		4,217	,000
	الصفات الأخلاقية للمحكم	,114	,161	,100	,706	,484
	المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم	-,115	,169	-,106	-,681	,499
	سعة الإطلاع	,015	,161	,015	,093	,927
	التغذية الراجعة	, 277	,123	,337	2,249	,029

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

الجدول (6-1): نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variances) (المتغير التابع= نوعية الإطار النظري)

	النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد المعدل R^2	معامل الارتباط (R)
	الانحدار	6,508	4	1,627	7,358	,000	,324	,613
	الخطأ المتبقي	10,835	49	,221				
	المجموع	17,343	53					

كما هو موضح في الجدول (6-1)، معامل التحديد يساوي 0.324، هذا يعني أن 32.4% من التباين في المتغير التابع (نوعية الإطار النظري) مفسر بالتغير في أبعاد المتغير المستقل (فعالية التحكيم). مستوى دلالة F يساوي

0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة الثابت معنوية إذ بلغت 0.009 وهذا يعني بأن النموذج له أهمية إحصائية.

الجدول (6-2): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Regression Analysis) لاختبار أثر أبعاد فعالية التحكيم على نوعية الإطار النظري

	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
	B	الخطأ المعياري	Beta		
ثابت Constant	,875	,320		2,733	,009
الصفات الأخلاقية للمحكم	-,085	,149	-,068	-,568	,573
المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم	,010	,156	,009	,065	,949
سعة الإطلاع	,073	,149	,067	,492	,625
التغذية الراجعة	,533	,114	,595	4,692	,000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

طبقا للنتائج الموضحة بالجدول (6-2)، فإن التغذية الراجعة فقط لها أثر إيجابي معنوي في نوعية الإطار النظري حيث قدرت نسبة الارتباط بـ 53.3% بينما لا يوجد أثر معنوي لباقي الأبعاد (الصفات الأخلاقية للمحكم، المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم، وسعة الإطلاع) في نوعية الإطار النظري حيث كانت مستويات الدلالة كما يلي 0.573، 0.949، 0.625 وهي أكبر من 0.05.

الجدول (7-1): نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variances) (المتغير التابع= صحة ودقة منهجية البحث)

	النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد المعدل R^2	معامل الارتباط (R)
1	الانحدار	12,057	4	3,014	13,590	,000	,487	,725

	الخطأ المتبقي	10,869	49	,222				
	المجموع	22,926	53					

كما هو موضح في الجدول (7-1)، معامل التحديد يساوي 0.487، هذا يعني أن 48.7% من التباين في المتغير التابع (صحة ودقة منهجية البحث) مفسر بالتغير في أبعاد المتغير المستقل (فعالية التحكيم). مستوى دلالة F يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني بأن النموذج له أهمية إحصائية.

الجدول (7-2): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Regression Analysis) لاختبار أثر أبعاد فعالية التحكيم على صحة ودقة منهجية البحث

	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
	B	الخطأ المعياري	Beta		
ثابت Constant	,170	,321		310,2	800,
الصفات الأخلاقية للمحكم	,003	,149	,002	,023	,982
المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم	,305	,157	,223	461,9	84,0
سعة الإطلاع	-,064	,149	-,051	-,430	,669
التغذية الراجعة	,656	,114	,636	5,760	,000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

طبقا للنتائج الموضحة بالجدول (7-2)، فإن كل من المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم والتغذية الراجعة فقط لها أثر إيجابي معنوي في صحة ودقة منهجية البحث حيث قدرت نسبة الارتباط على التوالي بـ 30.5% و65.6% بينما لا يوجد أثر معنوي لباقي الأبعاد (الصفات الأخلاقية للمحكم، وسعة الإطلاع) في صحة ودقة منهجية البحث حيث كانت مستويات الدلالة كما يلي 0.982، 0.669 وهي أكبر من 0.05.

الجدول (8-1): نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variances) (المتغير التابع= استفادة متخذي القرار)

النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد المعدل R^2	معامل الارتباط (R)
	الانحدار	7,314	4	1,828	6,051	,000	,276	,575
	الخطأ المتبقي	14,808	49	,302				
	المجموع	22,121	53					

كما هو موضح في الجدول (8-1)، معامل التحديد يساوي 0.276، هذا يعني أن 27.6% من التباين في المتغير التابع (استفادة متخذي القرار) مفسر بالتغير في أبعاد المتغير المستقل (فعالية التحكيم). مستوى دلالة F يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني بأن النموذج له أهمية إحصائية.

الجدول (8-2): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Regression Analysis) لاختبار أثر أبعاد فعالية التحكيم على استفادة متخذي القرار

		المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
		B	الخطأ المعياري	Beta		
	ثابت Constant	,538	,374		1,438	,157
	الصفات الأخلاقية للمحكم	,046	,174	,033	,263	,794
	المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم	,076	,183	,057	,417	,679
	سعة الإطلاع	,162	,174	,131	,930	,357
	التغذية الراجعة	,479	,133	,473	3,606	,001

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال SPSS

طبقا للنتائج الموضحة بالجدول (8-2)، فإن التغذية الراجعة فقط لها أثر إيجابي معنوي في استفادة متخذي القرار حيث قدرت نسبة الارتباط بـ

47.9% بينما لا يوجد أثر معنوي لباقي الأبعاد (الصفات الأخلاقية للمحكم، المعرفة بضوابط ومعايير التحكيم، وسعة الإطلاع) في استفادة متخذي القرار حيث كانت مستويات الدلالة كما يلي 0.794، 0.678، 0.357 وهي أكبر من 0.05.

- تفسير نتائج الدراسة

- أكدت نتائج الدراسة أن التغذية الراجعة تساهم في تحسين نوعية الإطار النظري هذا يعني أن جهود المحكم في تقديم التعديلات الضرورية للبحث وعدم ميوله نحو رفض البحث نهائيا أو قبوله دون تعديل لها دور كبير في تحسن نوعية الإطار النظري للبحوث، كما أن طلب الباحث للرؤية نتائج تقييم بحثه وحرص المجلات العلمية على وصول ملاحظات المحكم للباحث حتى وإن رفض بحثه لها المساهمة الإيجابية في تقليص الأخطاء المتكررة والشائعة في الجانب النظري إضافة إلى دفع الباحثين إلى الإلمام بكل الجوانب النظرية للبحث.

- كما أكدت النتائج أن التغذية الراجعة تساهم في زيادة دقة وصحة منهجية البحث حيث أن إطلاع الباحث على التعديلات والملاحظات التي يقدمها المحكم ساهمت في التغلب على المشاكل المنهجية المألوفة ومن شانها المساهمة في رفع المستوى المنهجي للبحوث العلمية أكثر في السنوات القادمة.

- كذلك تساهم معرفة المحكم بضوابط ومعايير التحكيم في رفع مستوى دقة وصحة منهجية البحث إذ أن دقة المعايير التي تعتمدها المجلة في التقييم إضافة إلى حرص المحكم على الإطلاع بكل ما هو جديد في مجال التحكيم العلمي أدى إلى تقليل العديد من المشاكل المنهجية التي تكررت في السنوات السابقة في البحوث العلمية في الجزائر

- كذلك وضحت النتائج أن التغذية العكسية تساهم في استفادة متخذي القرار، قد يعتقد القارئ للوهلة الأولى أن العلاقة بين التحكيم العلمي واستفادة متخذي القرار غير مباشرة أو أن العلاقة بينهما ضعيفة ورغم أن استفادة متخذي القرار تحكمها العديد من العوامل الأخرى أهمها انفتاح الجامعة على

محيطها الاقتصادي والاجتماعي –الذي يعد إشكالية لبحوث مستقبلية– إلا أن قدرة البحوث العلمية على حل المشاكل الحقيقية للمجتمع والجهات المعنية من شأنه رفع مستوى ثقتهم بالبحوث العلمية فيصبح مستوى التعاون بينهم وبين الباحثين أكثر فائدة. لذلك فإن جهود المحكمين لرفع مستوى نتائج البحث العلمي من خلال ملاحظاتهم الجدية له الدور الفعال في استفادة متخذي القرار من هذه البحوث.

- لا تساهم الصفات الأخلاقية للمحكم في تحسين نوعية الإطار النظري ولا في زيادة مستوى دقة وصحة منهجية البحث ولا في استفادة متخذي القرار، قد يكون السبب في كون الصفات الأخلاقية للباحث من أمانة وابتعاد عن التحيز، تخفيض مستوى التأثر بالضغوط الخارجية وبالمزاج المتقلب للمحكم وتخلصه من التأثر بالنقاط السلبية في مساره العلمي تعد شروط ضرورية ولكنها غير كافية لتحسين البحوث العلمية وأن غياب هذه الصفات الأخلاقية تضعنا في نهاية الطريق للخوض في حديث آخر عن العلاقة بين التحكيم العلمي ومخرجات البحث العلمي.

الخاتمة:

حاولت الدراسة بناء نموذج يوضح العلاقة السببية بين فعالية التحكيم ومخرجات البحث العلمي، حيث أن كل الدراسات السابقة تؤكد العلاقة المباشرة القوية بين المتغيرين إلا أنها لم تقم باختبار ذلك ميدانيا، ومن خلال هذه الدراسة وجد أن العلاقة السببية بين المتغيرين معنوية إلا أن التغذية العكسية والتي تمثل التعديلات المقترحة من قبل المحكمين وملاحظاتهم هي التي لها الأثر المباشر في مخرجات البحث العلمي حيث تساهم في تحسين كل من نوعية الإطار النظري، صحة ودقة منهجية البحث، إضافة إلى إمكانية استفادة متخذي القرار من نتائج البحوث العلمية، كما أن معرفة المحكم بضوابط ومعايير التحكيم له أثر إيجابي في صحة ودقة منهجية البحث العلمي. بينما وجد أن كل من سعة الإطلاع لدى المحكم وصفاته الأخلاقية ليس لها الأثر المعنوي على مخرجات البحث العلمي (عدد البحوث العلمية، نوعية الإطار النظري، صحة ودقة

منهجية البحث، واستفادة متخذي القرار). وانطلاقا من نتائج هذه الدراسة نقدم مجموعة من الاقتراحات فيما يلي:

- تعد الصفات الأخلاقية شرط ضروري وأسبقية حتمية للقيام بأي عمل وهو أكثر أهمية بالنسبة للمحكم نظرا للدور الذي يسهمه في تحسين نتائج البحث العلمي الذي يمكن أن ينعكس إيجابا على التنمية في البلاد، لذلك فإن على المحكم التحلي بالنزاهة والإحساس بالأمانة والابتعاد عن التحيز...الخ وما السبيل إلى ذلك باعتبارنا شعب مسلم هو الالتزام بالشريعة الإسلامية وجعلها المعيار الأسمى لكل سلوك وتصرف.

- إن كل من الباحث والمحكم يجب أن يكونا على إطلاع على أحدث ما تم التوصل إليه في مجال التخصص ولا يكتفي الباحث بالبحث فقط من أجل الترقية أو تأدية المهام ويكون ذلك بالقراءة والتنقيب المستمرين، كما يجب أن يثق كل باحث ومحكم في إمكانياته وقدراته التحليلية دون مبالغة حتى يمكنه أن يساهم في نمو المعرفة العلمية في مجال تخصصه من جهة وعدم تقديم التبرير والتحليل والمعرفة عشوائيا نظرا للثقة الزائدة في النفس من جهة أخرى.

- لكي يتمكن الباحث من تثمين نتائج بحثه من جهة وتمكين متخذي القرار من الاستفادة من النتائج التي توصل إليها من جهة أخرى لا بد من البحث في إشكاليات دقيقة تنطلق من الواقع، حيث نجد في الكثير من البحوث تجاوز للفجوة البحثية الحقيقية وتناول إشكاليات نعتبرها أحدث ما توصلت إليه البحوث العلمية في العالم إلا أنها لا تمت لواقعنا بصلة.

- رغم تزايد عدد البحوث المنشورة في المجلات العلمية في السنوات الأخيرة إلا أنها غير كافية لا من حيث العدد ولا النوع حيث نجد في بعض التخصصات العلمية مثل الفيزياء والرياضيات نسب تكاد تصل إلى الصفر مقارنة بعدد الأساتذة الباحثين، لذلك على الباحثين في كل التخصصات العلمية

التوفيق بين ساعات التدريس والجهد المبذول في التدريس والإشراف من جهة وبين الإنتاج العلمي من جهة أخرى.

– إن مسألة النهوض بمستوى البحث العلمي لا تتوقف عن جهود الباحث والمحكم بل تتجاوزهما إذ يجب خضوعهما للتدريب المستمر واحتساب ذلك في ترقيتهم تشجيعا للباحثين والمحكمين من رفع مستوى أدائهم.

قائمة المراجع:

1- الحايس عبد الوهاب جودة، التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية "دراسة ميدانية"، ص 33.

2- الطائي محمد عبد حسين، 2010، نحو إستراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، العدد 10، الأردن.

3- السيد منى توكل، 2013، جودة البحث العلمي (أداء-ارتقاء)، ورشة عمل مقدمة إلى وحدة البحث العلمي والدراسات العليا بكلية التربية بالزلفي، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.

4- القمة العالمية حول التحكيم العلمي، 2012، بيان المبادئ الخاصة للتحكيم العلمي، المجلس العلمي للبحوث ومؤسسة العلوم الوطنية.

5- فراج عبد الرحمن، 2009، التحكيم العلمي ودوره في نظام الاتصال العلمي : الدوريات المتخصصة نموذجًا، www.journal.cybrarians.org/index.php نظر يوم 05-01-2017.

6- صالح فواز، تقويم وتحكيم المقالات العلمية، كلية الحقوق، جامعة دمشق.

7- صوفان عبد المنعم ممدوح، عبد الله جمال عبد الرحيم، والبقري نيفين السيد رضا، 2012، دليل أخلاقيات البحث العلمي، كلية العلوم، فرع دمياط.

8- مقدم عبد الحفيظ سعيد، 2011، معايير تقييم البحوث والرسائل الجامعية، قسم العلوم الاجتماعية والنفسية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

9- هيكس ديانا، ووترز بول، وولتمان لودو، دي ريجيك سارة، ورافولز اسماعيل، 2015، دليـــل «لايـدن» لمـؤشــرات تقييـم البحـوث العلميــة، www.arabicedition.nature.com/journal/2015/06/520429a نظر يوم 05-01-2017.

1- A guide for researchers, 2010, Peer Review, Research Information Network.
2- Bornmann, L, 2012, The Hawthorne effect in journal peer review, Scientometrics vol 91.
3- Guthrie, S., Wamae, W., Diepeveen, S., Wooding, S., and Grant, J., 2013, Measuring Research, A guide to research evaluation frameworks and tools, RAND EUROPE.
4- Litman, T. 2012, Evaluating Research Quality, Guidlines for Scholarship, Victoria Transport Policy Institute, ROMA.
5- Yi-Luen Do, E., 2004, Afterword Why Peer Review Journals? international journal of architectural computing, vol 1, N 2.
6- The Global Innovation Index, 2016.